



٣٥- كتاب الأضاحي^(١)

(١) قال الجوهري: قال الأصمعي: فيها أربع لغات أضحية بضم الهزة وكسرها وجمعها أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها، واللغة الثالثة: ضحية وجمعها ضحايا، والرابعة أضحية بفتح الهزة والجمع أضحي كإطاعة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى. قال القاضي وقيل: سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار، وفي الأضحى لغتان: التذكير لغة قيس والتأنيث لغة عيم.

١- باب وقتها

١- (١٩٦٠) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا الأسود بن قيس (ح).

وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة عن الأسود بن قيس.

حدثني جندب بن سفیان، قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلم يعد أن صلى وقرأ من صلاتيه، سلم، فإذا هو يرى لحم أضاحي، قد ذبحت، قبل أن يقرأ من صلاتيه، فقال: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ (أَوْ نَصَلِّيَ) فَلْيَنْبِغْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»^(٢). [أخرجه البخاري: ١٩٨٥، ٥٥٠٠، ٥٥١٢، ٦٦٧٤].

(١) وقوله: «قبل أن يصلي أو نصلي» الأول بالياء والثاني بالتون والظاهر أنه شك من الراوي، واختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر فقال جمهورهم: هي سنة في حقه إن تركها بلا عذر لم يائمه ولم يلزمه القضاء، ومن قال بهذا أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وسلال وأبو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم. وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية. وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى. وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار. والمشهور عن أبي حنيفة: أنه إنما يوجبها على مقيم يملك نصاباً والله أعلم. وأما وقت الأضحية فيبني أن يذبحها بعد صلاته مع الإمام وحيث يجزئ تجزئ بالإجماع، قال ابن المنذر: واجبوا أنها لا تجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر.

واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي وداود وابن المنذر وآخرون: يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين، فإن ذبح بعد هذا الوقت أجزأه سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى الضحى

أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى والبيوادي والمسافرين، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا. وقال عطاء وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبيوادي إذا طلع الفجر الثاني ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه. وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام، وسواء عنده أهل الأمصار والقرى، ولحقه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه، وقال الثوري: لا يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها، وقال ربيعة: فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزه وبعد طلوعها يجزه، وأما آخر وقت التضحية فقال الشافعي: تجوز في يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده، ومن قال بهذا علي بن أبي طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي فقيه أهل الشام ومكحول وداود الظاهري وغيرهم. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: تخصص بيوم النحر ويومين بعده، وروي هذا عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر وأنس رضي الله عنهم، وقال سعيد بن جبير: تجوز لأهل الأمصار يوم النحر خاصة ولأهل القرى يوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن سيرين: لا تجوز لأحد إلا في يوم النحر خاصة.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنها تجوز في جميع ذي الحجة، واختلفوا في جواز التضحية في ليالي أيام الذبح فقال الشافعي: تجوز ليلاً مع الكراهة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والجمهور، وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد: لا تجزئه في الليل بل تكون شاة لحم.

(٢) قال الكتاب من أهل العربية: إذا قيل باسم الله تعين كبه بالألف، وإنما تحذف الألف إذا كتب بسم الله الرحمن الرحيم بكاملها.

٢- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص سلام بن سليم، عن الأسود بن قيس.

عن جندب بن سفیان، قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته بالناس، نظر إلى غنم قد ذبحت، فقال: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحْ، فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «فلينذبح على اسم الله» هو بمعنى رواية فلينذبح باسم الله أي: قائلاً باسم الله هذا هو الصحيح في معناه. وقال القاضي: يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون معناه: فلينذبح لله والياء بمعنى السلام. والثاني: معناه: فلينذبح بسنة الله. والثالث: بتسمية الله على ذبحته إظهاراً للإسلام ومخالفة لمن يذبح لغيره وقمعاً للشيطان. والرابع: تبركاً باسمه وتيمناً بذكره كما يقال: سر على بركة الله، وسر باسم الله، وكره بعض العلماء أن يقال افعل كذا على اسم الله قال: لأن اسمه سبحانه على كل شيء. قال القاضي: هذا ليس بشيء، قال: وهذا الحديث يرد على هذا القائل.

٢- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

كِلَاهُمَا عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، كَحَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

٣- () حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ اللَّحْمِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَسْوَدِ.

سَمِعَ جُنْدَبًا الْجَلْبِيَّ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ أَضْحَى، ثُمَّ خَطَبَ^(١)، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَعِذْ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». [إخروجه البخاري: ٧٤٠٠].

(١) قوله: «أضحي» مصروف، وفي هذا أن الخطبة للعید بعد الصلاة وهو إجماع الناس اليوم، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الإيمان ثم في كتاب الصلاة.

٣- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤- (١٩٦١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: ضَحَى خَالِي، أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ»^(١). فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً مِنَ الْمَعَزِ، فَقَالَ: «ضَحْ بِهَا، وَلَا تَصْلُحْ لِغَيْرِكَ»^(٢). ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ضَحَى قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ مُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ». [إخروجه البخاري: ٩٥١، ٩٥٥، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٧٦، ٩٨٣، ٥٥٤٥، ٥٥٥٦، ٥٥٦٠، ٥٥٦٣، ٦٦٧٣].

(١) قوله ﷺ: «تلك شاة لحم» معناه: أي ليست ضحية ولا ثواب فيها بل هي لحم لك تنفع به كما في الرواية الأخرى: «إنما هو لحم قلعته لأهلك».

(٢) قوله: «إن عني جذعة من المعز فقال ضح بها ولا تصلح لغيرك» وفي رواية: «ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك».

٥- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، أَنَّ خَالَهُ أَبَا بُرْدَةَ ابْنَ بَيَّارٍ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ، لِلْحُمْ

فِيهِ مَكْرُوهٌ^(١)، وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِذْ نُسُكًا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ لَبَنٍ^(٢)، هِيَ خَيْرٌ مِن شَاتِي لَحْمٍ^(٣)، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكِكَ»^(٤)، وَلَا تَجْزِي^(٥) جَذْعَةً، عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ^(٦).

(١) قوله: «فيها رسول الله إن هذا يوم اللحم فيه مكروه» قال القاضي: كذا روينا في مسلم مكروه بالكاف والماء من طريق السنجري والفارسي، وكذا ذكره الترمذي قال: وروينا في مسلم من طريق العلوي مرقوم بالقاف والميم، قال: وصوب بعضهم هذه الرواية وقال: معناه: يشتهى فيه اللحم يقال: قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتيته، قال: وهي بمعنى قوله في غير مسلم: «عرفت أنه يوم أكل وشرب فتجلت واكلت وأطعمت أهلي وجيراني»، وكما جاء في الرواية الأخرى: «إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم» وكذا رواه البخاري.

قال القاضي: وأما رواية مكروه فقال بعض شيوخنا: صوابه اللحم فيه مكروه بفتح الحاء أي ترك الذبح والتضحية وبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه واللحم بفتح الحاء اشتهاه اللحم. قال القاضي: وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: ذبح ما لا يجزي في الأضحية عما هو لحم مكروه لمخالفة السنة، هذا آخر ما ذكره القاضي. وقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق وهذا حسن والله أعلم.

(٢) قوله: «عندي عناق لبن» العناق بفتح العين وهي الأنتى من المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة وجمعها اعنق وعنوق.

وأما قوله «عناق لبن» فمعناه صغيرة قريبة مما ترضع.

(٣) قوله: «عندي عناق لبن هي خير من شاتي لحم» أي أطيب لحماً وأنفع لسمتها ونفاستها، وفيه إشارة إلى أن المقصود في الضحايا طيب اللحم لا كثرته، فشاء نفيسة أفضل من شاتين غير سميتين بقيمتها، وقد سبقت المسألة في كتاب الإيمان مع الفرق بين الأضحية والعق، وتخصره أن تكثير العدد في العق مقصود فهو الأفضل بخلاف الأضحية.

(٤) قوله ﷺ: «هي خير نسيكك» معناه: أنك ذهبت صورة نسيكتين وهما هذه والتي ذبحها قبل الصلاة وهذه أفضل لأن هذه حصلت بها التضحية والأولى وقعت شاة لحم لكن له فيها ثواب لا بسبب التضحية فإنها لم تقع أضحية بل لكونه قصد بها الخير وأخرجها في طاعة الله، فلهذا دخلهما أفضل التفضيل فقال: «هذه خير النسيكتين» فإن هذه الصيغة تتضمن أن في الأولى خيراً أيضاً.

(٥) أما قوله ﷺ: «ولا تجزي» فهو بفتح الشاء هكذا الرواية فيه في جميع الطرق والكتب ومعناه: لا تكفي من نحو قوله تعالى: «واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده» وفيه أن جذعة المعز لا تجزي في الأضحية وهذا متفق عليه.

(٦) قوله ﷺ: «ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك» معناه: جذعة المعز

وهو مقتضى سياق الكلام وإلا فجذعة الضان تجزي.

عَنْ جَرِيرٍ.

٥- () حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حدثنا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «لَا يَذْبَحُنْ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ، اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ هُثَيْمٍ.

٨- () وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ (ح).

حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ، فَقَالَ: «لَا يَضَحُّ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي عَنَاقٌ لَبَنٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، قَالَ «فَضَحْ بِهَا، وَلَا تَجْزِي جَذَعَةً، عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ.

٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَوَجَّهَ قِبَلَتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَلَا يَذْبَحْ حَتَّى يُصَلِّيَ». فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ نَسَكْتُ، عَنْ ابْنِ لَبِي، فَقَالَ: «ذَلِكَ شَيْءٌ عَجَلْتَهُ لِأَهْلِكَ». فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي شَاةَ خَيْرٍ مِنْ شَاتَيْنِ، قَالَ: «ضَحْ بِهَا فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَةً».

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ (قَالَ شُعْبَةُ: وَأَطْلَعْنَاهُ) وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

٩- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا، نَصَلِّي ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَتَحَرَّ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَصَابَ مُسِنَّةً، وَمَنْ ذَبَحَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ». وَكَانَ أَبُو بُرْدَةَ ابْنُ نِسَارٍ، قَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ^(١) فَقَالَ «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ.

(١) قوله: «عندي جذعة خير من مسنة» المسنة هي: النسيئة وهي: أكبر من الجذعة بسنة؛ فكانت هذه الجذعة أجود لطيب لحمها وسمنها.

١٠- (١٩٦٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرْدٍ وَعَمَرُو النَّاقِذُ وَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِعَمَرُو) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

٧- () حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَمْعَانَ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَعِذْ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا يَوْمٌ يَشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرْتُ هَنَةً مِنْ جِيرَانِي^(١)، كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَدَّقَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ فَرُخِصَ لَهُ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ رُخْصَتَهُ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا^(٢)؟ قَالَ: وَانْكَفَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا^(٣)، فَقَامَ النَّاسُ إِلَى عُثَيْمَةَ^(٤)، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ فَتَجَزَّعُوا^(٥). (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١٩٥٤، ١٩٨٤، ٢٥٤٩، ٢٥٦١).

٧- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا

٥٥٤٦.

(١) قوله: «وذكر هنة من جيرانه» أي حاجة.

(٢) هذا الشك بالنسبة إلى علم أنس رضي الله عنه، وقد صرح النبي ﷺ في حديث البراء بن عازب السابق بأنها لا تبلغ غيره ولا تجزي أحدا بعده.(٣) قوله: «وانكفا رسول الله ﷺ إلى كبشين فذبحهما» انكفا مهموز أي: مال واتعطف، وفيه إجزاء الذكر في الأضحية وأن الأفضل أن يذبحها بنفسه وهما مجمع عليهما، وفيه جواز التضحية بحيوانين.

(٤) وقوله: «غنيمة» بضم الغين تصغير الغنم.

(٥) قوله: «فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها أو قال فتجزعوها» هما

بمعنى وهذا شك من الراوي في أحد اللفظتين.

١١- () حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ

زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَهَشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ دَبَعَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ^(١) فَبُحَا^(٢) ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ.

(١) وأما قوله: (أن يعيد) فكنا هو في بعض الأصول المعتمدة بالياء من الإعادة، وفي كثير منها: «أن يعده» بخذف الياء ولكن بتشديد الدال من الإعداد وهو التهيئة والله أعلم.

(٢) أما دعاء فاتفقوا على ضبطه بكسر الدال أي حيواتاً ينبس كقول الله تعالى: «وفلينا به بلبح».

١٢- () وَحَدَّثَنِي زَيَْادُ بْنُ يحيى الْحَسَنِيُّ، حَدَّثَنَا

حَاتِمٌ (يعني ابْنُ وَرْدَانَ) حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ فَوَجَدَ رِيحَ لَحْمٍ فَتَهَاظَمُ أَنْ يَذْبَحُوا، قَالَ: «مَنْ كَانَ ضَحَى، فَلْيُعِدْ». ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

٢- باب من الإضحية

١٣- (١٩٦٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ،

حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَغْتَرَّ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ^(١)».

(١) قال العلماء: المسنة هي: الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم لما فوقها، وهذا تصريح بأنه لا يجوز الذبح من غير الضأن في حال من الأحوال، وهذا مجمع عليه على ما نقله القاضي عياض، ونقل العبدري وغيره من أصحابنا عن الأوزاعي أنه قال: يجزي الذبح من الإبل والبقر والمعز والضأن، وحكي هذا عن عطاء. وأما الذبح من الضأن فمذهبا

ومذهب العلماء كافة يجزي سواء وجد غيره أم لا. وحكوا عن ابن عمر والزهري أنهما قالوا: لا يجزي. وقد يحتج لهما بظاهر هذا الحديث. قال الجمهور: هذا الحديث عمول على الاستحباب والأفضل وتقديره: يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة فإن عجزتم فجذعة ضأن، وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وأنها لا تجزي بحال، وقد أجمعت الأمة أنه ليس على ظاهره لأن الجمهور يجوزون الذبح من الضأن مع وجود غيره وعدمه، وابن عمر والزهري يمنعانه مع وجود غيره وعدمه، فتعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب والله أعلم. وأجمع العلماء على أنه لا تجزي الضحية بغير الإبل والبقر والغنم إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه قال: تجوز التضحية بقرة الوحش عن سبعة وبالنظير عن واحد، وبه قال داود في بقرة الوحش والله أعلم.

والذبح من الضأن: ما له ستة تامة هذا هو الأصح عند أصحابنا وهو الأشهر عند أهل اللغة وغيرهم، وقيل: ماله ستة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية، وقيل: ابن عشرة حكاه القاضي وهو غريب، وقيل: إن كان متولداً من بين شابين فسته أشهر، وإن كان من هربين فثمانية أشهر، ومذهبا ومذهب الجمهور: أن أفضل الأنواع البنية ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز، وقال مالك: الغنم أفضل لأنها أطيب لحماً، حجة الجمهور أن البنية تجزي عن سبعة وكذا البقرة، ولما الشاة فلا تجزي إلا عن واحد بالاتفاق فدل على تفضيل البنية والبقرة، واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقيل الإبل أفضل من البقرة، وقيل: البقرة أفضل من الإبل وهو الأشهر عندهم، وأجمع العلماء على استحباب سميتها وطيبها واختلفوا في تسميتها، فمذهبا ومذهب الجمهور استحبابه، وفي صحيح البخاري عن أبي أمامة: «كنا نسمن الأضحية وكان المسلمون يسمنون». وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك: كراهة ذلك لئلا يشبه باليهود وهذا قول باطل.

١٤- (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

ابْنُ بَكْرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رَجُلًا فَنَحَرُوا، وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ، أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرَ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ^(١).(١) قوله: «فأمرهم أن لا ينحروا حتى ينحر النبي ﷺ» هذا مما يحتج به مالك في أنه لا يجزي الذبح إلا بعد ذبح الإمام كما سبق في مسألة اختلاف العلماء في ذلك والجمهور يتأولونه على أن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت، ولهذا جاء في باقي الأحاديث التقيد بالصلاة وأن من ضحى بعدها أجزأه ومن لا فلا.

١٥- (١٩٦٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ.

عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا

دليل لاستحباب قول المضحي حال الذبح مع التسمية والتكبير: اللهم تقبل مني، قال أصحابنا: ويستحب معه: اللهم منك وإليك تقبل مني، فهذا مستحب عندنا وعند الحسن وجماعة وكرهه أبو حنيفة، وكره مالك: اللهم منك وإليك وقال: هي بدعة، واستدل بهذا من جوز تضحية الرجل عنه وعن أهل بيته واشتراكهم معه في الثواب وهو مذعوب ومذعوب الجمهور، وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وزعم الطحاوي: أن هذا الحديث منسوخ أو مخصوص وغلطه العلماء في ذلك فإن النسخ والتخصيص لا يثبتان بمجرد الدعوى.

(٥) قوله ﷺ: «وَأَخَذَ الْكَبِشَ فَأَضَجَّهُ ثُمَّ ذَمَّهُ ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ وَأَلْ عَمَدٍ وَمِنْ أَمَةٍ عَمَدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ» هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره فأضجعه وأخذ في ذمّه قائلاً: باسم الله اللهم تقبل من عَمَدٍ وَأَلْ عَمَدٍ وأتم مضحياً به، ولنظرة «ثم» هنا متأولة على ما ذكرته بلا شك، وفيه استحباب إضجاع الغنم في الذبح وأنها لا تلبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لأنه أرفق بها، وبهذا جاءت الأحاديث وأجمع المسلمون عليه، واتفق العلماء وعمل المسلمين، على أن إضجاعها يكون على جانبها الأيسر لأنه أسهل على النابح في أخذ السكين باليمين وإسالك رأسها باليسار.

٤- باب جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ

وَالظَّفَرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ

٢٠- (١٩٦٨) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْغَزَرِيُّ، حدثنا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خُلَيْجٍ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خُلَيْجٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْعُدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَذْي، قَالَ ﷺ: «أَعْجَلْ أَوْ أَرْنِي^(١)، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ^(٢) فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ^(٣)، وَسَأُحَدِّثُكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ^(٤)، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَذْيُ الْحَبَسَةِ^(٥)». قَالَ: وَأَصَبْنَا نَهَبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ، فَذَمَّ مِنْهَا بَعِيرٌ^(٦)، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَهَبُوا الْإِبِلَ أَوْابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَبِإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا^(٧)». [إخرجه البخاري: ٢٤٨٨، ٢٥٠٧، ٣٠٧٥، ٥٥٠٣، ٥٥٠٦، ٥٥٠٩، ٥٥٤٤، ٥٥٤٣].

(١) أما أعجل فهو بكسر الجيم، وأما أرن فيفتح الهزلة وكسر الراء وإسكان النون، وروي بإسكان الراء وكسر النون، وروي أرني بإسكان الراء وزيادة ياء، وكذا وقع هنا في أكثر النسخ. قال الخطابي: «صوابه أرن على وزن أعجل وهو بمعناه وهو من النشاط والخفة أي أعجل ذبحها لئلا تموت خنقاً، قال: وقد يكون أرن على وزن أطمع أي أهلكها ذبحاً من أرن القوم إذا هلك مواشيهم، قال: ويكون أرن على وزن أعط بمعنى أدم الحز ولا تفر من قولهم رنوت إذا أدمت النظر، وفي الصحيح أرن بمعنى أعجل

العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء وهو المرض والعجف والعمور والرجح البين لا تجزى التضحية بها، وكذا ما كان في معناها أو أقيح كالعمى وقطع الرجل وشبهه، وحديث البراء هذا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، ولكنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أصحاب السنن بإسناد صحيحة وحسنة، قال أحمد بن حنبل: ما أحسنه من حديث. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والله أعلم.

١٨- () حدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أُمْلَحَيْنِ أَفْرَتَيْنِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَحُهُمَا بِيَدَيْهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاضِعاً قَدَمَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا، قَالَ: وَسَمِعْتُ وَكِيعَ.

١٨- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

قَالَ قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَقُولُ «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

١٩- (١٩٦٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ حَبِيبُ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشِ أَفْرَنٍ، يَطَأُ فِي سَوَابٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَابٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَابٍ^(١)، فَأَتَاهُ بِهِ لِضَحْيِي بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ! هَلُمِّي الْمُدِيَّةَ^(٢)». ثُمَّ قَالَ: «اشْحِذِيهَا بِحَبَرٍ^(٣)». فَقَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبِشَ فَأَضَجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَأَلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ^(٤)». ثُمَّ ضَحَّى بِهِ^(٥).

(١) وأما قوله في الحديث الآخر: «يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد» فمعناه: أن قوائمه ويطئه وما حول عينيه أسود والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «هلمي المديئة» أي هاتيا وهي بضم الميم وكسرهما وفتحها وهي السكين.

(٣) قوله ﷺ: «اشحذيها بحبر» هو بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحة وبالدال المعجمة أي حليدها، وهذا موافق للحديث السابق في الأمر بإحسان القنلة والذبح وإحداذ الشفرة.

(٤) قوله ﷺ: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد» فيه

الودجين وعنه اشتراط قطع الأربعة كما قال الليث وأبو ثور. وعن أبي يوسف ثلاث روايات إحداها: كأي حنيفة. والثانية: إن قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية حلت وإلا فلا. والثالثة: يشترط قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين. وقال محمد بن الحسن: إن قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حل وإلا فلا والله أعلم.

قال بعض العلماء: وفي قوله ﷺ: «ما أنهر الدم فكل دليل» على جواز ذبح المنحور ونحر المنيوح، وقد جوزوه العلماء كافة إلا داود فمعهما وكرهه مالك كراهة تنزيه، وفي رواية كراهة تحريم، وفي رواية عنه إباحة ذبح المنحور دون نحر المنيوح، وأجمعوا أن السنة في الإبل النحر وفي الغنم الذبح والبقر كالغنم عندنا وعند الجمهور، وقيل: يتخير بين ذبحها ونحرها.

(٣) قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر» أما السن والظفر فمتصويان بالاستثناء بليس، وأما أنهره فمعناه أساله وصبه بكثرة وهو شبه يجري الماء في النهر يقال نهر الدم وأنهرته.

(٤) قوله ﷺ: «أما السن فعظم» معناه: فلا تذبحوا به فإنه يتنجس بالدم وقد نهيتم عن الاستنجاء بالعظام لئلا تتنجس لكونها زاد إخوانكم من الجن.

(٥) وأما قوله ﷺ: «وأما الظفر فمدى الحبشة» فمعناه أنهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بالكفار وهذا شعار لهم.

(٦) وقوله: «فند منها بعير» أي شرد وهرب نافرأ، والأوابد النضر والتوحش وهو جمع آيلة بالمد وكسر الباء المخففة ويقال منه أبدت بفتح الباء تأيد بضمها وتأيد بكسرهما وتأيدت، ومعناه: نفرت من الإنس وتوحشت، وفي هذا الحديث دليل لإباحة عقر الحيوان الذي يند ويعجز عن ذبحه ونحره. قال أصحابنا وغيرهم: الحيوان المأكول الذي لا تحل ميتة ضربان: مقلود على ذبحه ومتوحش، فالمقلود عليه لا يحل إلا بالذبح في الحلق واللثة كما سبق وهذا يجمع عليه، وسواء في هذا الأنسي والوحشي إذا قدر على ذبحه بأن أمسك الصيد أو كان متأساً فلا يحل إلا بالذبح في الحلق واللثة، وأما المتوحش كالصيد فجميع أجزائه يذبح ما دام متوحشاً، فإذا رماه بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب شيئاً منه ومات به حل بالإجماع، وأما إذا توحش أنسي بأن ند بعير أو بقرة أو فرس أو شردت شاة أو غيرها فهو كالصيد فيحمل بالرمي إلى غير مذهبه ويرسال الكلب وغيره من الجوارح عليه، وكذا لو تردى بعير أو غيره في بئر ولم يمكن قطع حلقومه وميته فهو كالبعير النادر في حله بالرمي بلا خلاف عندنا، وفي حله يرسال الكلب وجهان أصحهما: لا يحل.

قال أصحابنا: وليس المراد بالتوحش مجرد الإقلاط بل متى تيسر لحوقه بعد ولو باستعانة بمن يمسكه ونحو ذلك فليس متوحشاً ولا يحل حيث لا بالذبح في المنيوح، وإن تحقق العجز في الحال جاز ربه ولا يكلف الصبر إلى القدرة عليه، وسواء كانت الجراحة في فخذه أو خصرته أو غيرها من بدنه فيحل، هذا تفصيل مذهبتنا، وعن قال بإباحة عقر النادر كما ذكرنا علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والشعبي والحسن البصري والأسود بن يزيد والحكم وحماد والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والمزني وداود والجمهور،

وإن هذا شك من الراوي هل قال: أرن أو قال: أعجل؟ قال القاضي عياض: وقد رد بعضهم على الخطابي قوله: أنه من أران القرم إذا هلكت مواشيهم لأن هنا لا يتعدى والمذكور في الحديث متعدد على ما فسره، ورد عليه أيضاً قوله: أنه أرن إذ لا تجتمع همزتان إحداها ساكنة في كلمة واحدة وإنما يقال في هذا إرن بالياء. قال القاضي: وقال بعضهم: معنى أرني بالياء سيلان الدم. وقال بعض أهل اللغة: صواب اللفظة بالهمز والمشهور بلا همز والله أعلم.

(٧) قوله ﷺ: «وذكر اسم الله» هكذا هو في النسخ كلها وفيه مخنوف أي وذكر اسم الله عليه أو معه، ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه، قال العلماء: ففي هذا الحديث تصريح بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم ولا يكفي رضا ودفعها بما لا يجري الدم. قال القاضي: وذكر الحنفي في شرح هذا الحديث ما أنهز بالزاي والنهز بمعنى الدفع، قال: وهذا غريب والمشهور بالراء المهملة، وكذا ذكره إبراهيم الحربي والعلماء كافة بالراء المهملة، قال بعض العلماء: والحكمة في اشتراط الذبح وإنهار الدم تميز حلال اللحم والشحم من حرامهما وتبني على أن تحريم الميتة لبقاء دمها، وفي هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل عدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام فيدخل في ذلك السيف والسكين والسنان والحجر والخشب والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة فكلها تحصل بها الذكاة إلا السن والظفر والعظام كلها، أما الظفر فيدخل فيه ظفر الأدمي وغيره من كل الحيوانات، وسواء المتصل والمفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة به للحديث.

وأما السن فيدخل فيه سن الأدمي وغيره الطاهر والنجس والمتصل والمفصل، ويلحق به سائر العظام من كل الحيوان المتصل منها والمفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة بشي منه، قال أصحابنا: وفهنا العظام من بيان النبي ﷺ العلة في قوله: «أما السن فعظم» أي: نهيتكم عنه لكونه عظماً، فهذا تصريح بأن العلة كونه عظماً، فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الذكاة به، وقد قال الشافعي وأصحابه: بهذا الحديث في كل ما تضمنه على ما شرحته، وهذا قال النخعي والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز بالسن والعظم المتصلين ويجوز بالمفصلين. وعن مالك روايات أشهرها جوازه بالعظم دون السن كيف كانا. والثانية: كمذهب الجمهور. والثالثة: كأي حنيفة. والرابعة: حكاهما عنه ابن المنذر يجوز بكل شيء حتى بالسن والظفر. وعن ابن جريج: جواز الذكاة بعظم الخمار دون القرد، وهذا مع ما قبله باطلان متباينان للسنة. قال الشافعي وأصحابه وموافقوهم: لا تحصل الذكاة إلا بقطع الحلقوم والمريء بكاملهما ويستحب قطع الودجين ولا يشترط وهذا أصح الروايتين عن أحمد. وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه إذا قطع الحلقوم والمريء والودجين وأسأل الدم حصلت الذكاة، قال: واختلفوا في قطع بعض هذا فقال الشافعي: يشترط قطع الحلقوم والمريء ويستحب الودجان، وقال الليث وأبو ثور وداود وابن المنذر: يشترط الجميع. وقال أبو حنيفة: إذا قطع ثلاثة من هذه الأربعة أجزأه. وقال مالك: يجب قطع الحلقوم والودجين ولا يشترط المريء وهذه رواية عن الليث أيضاً. وعن مالك رواية أنه يكفي قطع

وقال سعيد بن المسيب وربيعة والليث ومالك: لا يجل إلا بذكاة في حلقه كغيره دليل الجمهور حديث رافع المذكور والله أعلم.

(٧) أما النهب بفتح النون فهو المنهوب وكان هذا النهب غنمة.

٢١- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ،

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَنِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تَهَامَةَ^(١)، فَأَصَابَنَا غَنَمًا وَإِبِلًا، فَعَجِلَ الْقَوْمُ، فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّنَتْ^(٢)، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِحُزُورٍ^(٣)، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ كَتَحْوِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

(١) قوله: «كنا مع رسول الله ﷺ ببني الحليفة من تهامة» قال العلماء: الحليفة هذه مكان من تهامة بين حافة وذات عرق وليست ببني الحليفة التي هي ميقات أهل المدينة، هكذا ذكره الحازمي في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن لكنه قال الحليفة من غير لفظ ذي، والذي في صحيح البخاري ومسلم: ببني الحليفة فكأنه يقال بالوجهين.

(٢) قوله: «فأصابنا غنماً وإبلاً فعجل القوم فأغلوها القُدُور فأمر بها فكفنت» معنى كفنت أي قلبت وأريق ما فيها، وإنما أمر بإراققتها لأنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنمة المشتركة، فإن الأكل من الغنائم قبل القسمة إنما يباح في دار الحرب، وقال المهلب بن أبي صفرة المالكي: إنما أمروا بإكفاء القُدُور عقوبة لهم لاستعجالهم في السير وتركهم النبي ﷺ في أخريات القوم متعرضاً لمن يقصده من عدو ونحوه والأول أصح. وأعلم أن المأمور به من إراقة القُدُور إنما هو إتلاف نفس المرق عقوبة لهم، وأما نفس اللحم فلم يثقلوه بل يعمل على أنه جمع ورد إلى المنعم ولا يظن أنه ﷺ أمر بإتلافه لأنه مال للغنائم وقد نهى عن إضاعة المال، مع أن الجناية بطيخه لم تقع من جميع مستحقي الغنمة إذ من جملتهم أصحاب الخمس ومن الغنائمين من لم يطبخ. فإن قيل: فلم يثقل أنهم حملوا اللحم إلى المنعم؟ قلنا: ولم يثقل أيضاً أنهم أحرقوه وأثقلوه وإذا لم يات فيه ثقل صريح وجب تأويله على وفق القواعد الشرعية وهو ما ذكرناه، وهذا بخلاف إكفاء قُدُور لحم الحمر الأهلية يوم خيبر فإنه أثلّف ما فيها من لحم وورق لأنها صارت نجسة، ولهذا قال النبي ﷺ فيها «إنها رجس» أو نجس كما سبق في بابها، وأما هذه اللحوم فكانت طاهرة متفعلاً بها بلا شك فلا يظن إتلافها والله أعلم.

(٣) قوله: «ثم عدل عَشْرًا من الغنم بحزور» هذا معمول على أن هذه كانت قيمة هذه الغنم والإبل فكانت الإبل نفيسة دون الغنم بحيث كانت قيمة البعير عشر شيء، ولا يكون هذا مخالفاً لقاعدة الشرع في باب الأصحية في إقامة البعير مقام سبع شيء، لأن هذا هو الغالب في قيمة الشيء والإبل المعتدلة، وأما هذه القسمة فكانت قضية اتفق فيها ما ذكرناه من نفاسة الإبل دون الغنم، وفيه أن قسمة الغنمة لا يشترط فيها قسمة كل نوع على حدة.

٢٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ،

عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْقُدُورُ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَذَكَرَ بِاللَّبَطِ^(١)؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَقَالَ: فَتَدَّ عَلَيْنَا بَعِيرٌ مِنْهَا، فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَهَضْنَاهُ^(٢).

(١) قوله: «فذكر باللبط» هو بلام مكسورة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم طاء مهملة وهي قشور القصب، ولبط كل شيء قشوره والواحدة لبطة وهو معنى قوله في الرواية الثانية: «أفندبح بالقصب» وفي رواية أبي داود وغيره: «أفندبح بالمروة» فهو معمول على أنهم قالوا: هذا وهذا، فأجابهم ﷺ بجواب جامع لما سألوه ولغيره نفيًا وإثباتًا فقال: كل ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر.

(٢) قوله: «فرمينا بالنبل حتى وهضناه» هو بهاء مفتوحة غنفة ثم صاد مهملة ساكنة ثم نون ومعناه: رمينا رميًا شديداً، وقيل: أسقطناه إلى الأرض، ووقع في غير مسلم رهضاه بالراء أي: حبسه.

٢٢- () وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ بِتَمَامِهِ.

وَقَالَ فِيهِ: وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، أَفَنَدْبِحُ بِالْقَصَبِ.

٢٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ الْحَكِيمِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، أَنَّ رَافِعَ

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْقُدُورُ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، وَسَأَقُ الْحَدِيثَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: فَعَجِلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّنَتْ، وَذَكَرَ سَائِرَ الْقِصَّةِ.

٥ - باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم

الأصاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخيه وإباحيته إلى متى شاء

٢٤- (١٩٦٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ^(١)، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ:

شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ

الخطبة، وقال: **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحْمٍ نَسْكُنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ**. (أخرجه البخاري: ٥٥٧٣).

(١) قال القاضي: لهذا الحديث من رواية سفيان عند أهل الحديث علة في رفعه لأن الحفاظ من أصحاب سفيان لم يرفعوه ولهذا لم يروه البخاري من رواية سفيان ورواه من غير طريقة، قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه عبد الجبار بن العلاء لأن علي بن الحسين وأحمد بن حنبل والقعني وأبا خيثمة وإسحاق وغيرهم روه عن ابن عينة موقوفاً، قال: ورفع الحديث عن الزهري صحيح من غير طريق سفيان، فقد رفعه صالح ويونس ومعر والزبيدي ومالك من رواية جويرية كلهم روه عن الزهري مرفوعاً، هذا كلام الدارقطني والمثني صحيح بكل حال والله أعلم.

٢٥- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ.

أَنَّهُ شَهِدَ الْوَيْدَ مَعَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمًا نَسْكِبْكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا^(١)**.

(١) قوله في حديث علي عليه السلام أنه خطب فقال: **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمًا نَسْكِبْكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَلَا تَأْكُلُوا**. وفي حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: **«لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»** قال سالم: وكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وذكر حديث جابر مثله في النهي ثم قال: **«كُلُوا بَعْدَ وَادَّخَرُوا وَتَزَوَّدُوا وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: «أَنَّ دَفَّ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادَّخَرُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تَصَدَّقُوا» ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ: «إِنَّمَا كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادَّخَرُوا وَتَصَدَّقُوا» وَذَكَرَ مَعْنَاهُ: مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَسَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَجِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَثَوْبَانَ وَبُرَيْدَةَ.**

قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأضاحي والأكل منها بعد ثلاث وإن حكم التحريم باق كما قاله علي وابن عمر. وقال جماهير العلماء: يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث والنهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ لا سيما حديث بريدة وهذا من نسخ السنة بالسنة، وقال بعضهم: ليس هو نسخاً بل كان التحريم لعله فلما زالت زال الحديث سلمة وعائشة، وقيل: كان النهي الأول للكره لا للتحريم، قال هؤلاء: والكره باقية إلى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفنت دافة وإساعهم الناس، وحلوا على هذا مذهب علي وابن عمر والصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل إلى متى شاء لصريح حديث بريدة وغيره والله أعلم.

٢٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كَلَّمَهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٦- (١٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: **«لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»**.

٢٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ).

كَلَّمَهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَسْطِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لَحْمُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ^(١). (أخرجه البخاري: ٥٥٧٤).

(١) قوله ﷺ: «بعد ثلاث» قال القاضي: يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبحها، ويحتمل من يوم النحر وإن تأخر ذبحها إلى أيام الشريق قال وهذا أظهر.

٢٨- (١٩٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ وَقِيدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ فَقَالَتْ: صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى^(١)، زَمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادَّخَرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا

مُسْتَهْرَجٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ
بُذْنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِثْقَالٍ، فَأَرْخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «كُلُوا
وَتَزَوَّدُوا». قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ:
نَعَمْ^(١). (إخراجه البخاري: ١٧١٩).

٣١- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ
عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ
عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ لَحْمَ
الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ مِثْقَالٍ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَزَوَّدَ مِنْهَا،
وَنَأْكُلَ مِنْهَا (بَعْضُ فَوْقَ ثَلَاثِ).

(١) قوله في حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر: «قلت
لعطاء قال جابر: حتى جئنا المدينة قال: نعم» ووقع في البخاري: «لا بدل
قوله هنا: نعم» فيحتمل أنه نسي في وقت فقال: لا وذكر في وقت فقال:
نعم.

٣٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إخراجه البخاري: ٢٩٨٠، ٥٥٦٧).

٣٣- (١٩٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا
سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ^(١)، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٢) الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا
أَهْلَ الْمَدِينَةِ! لَا تَأْكُلُوا لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ مِثْقَالٍ». (وَقَالَ
ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ). فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ
عِيَالًا وَخَشَمًا وَخَدَمًا^(٣)، فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَاجْبِسُوا أَوْ
ادْخِرُوا».

بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ
يَتَخَذُونَ الْأَمْثِلَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْعَلُونَ مِنْهَا الْوَدَّ^(٤)، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمُ
الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي
دَفَّتْ^(٥)، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا^(٦)».

(١) قوله: «دف آيات من أهل البادية حضرة الأضحى» هي بفتح
الحاء وضمها وكسرهما والضاد ساكنة فيها كلها وحكى فتحها وهو ضعيف
وإنما تفتح إذا حذفت الحاء فيقال يحضر فلان.

(٢) قوله: «إن الناس يتخذون الأمثلة من ضحاياهم ويجعلون منها
الود» قوله: يجعلون بفتح الياء مع كسر الميم وضمها ويقال: يضم الياء
مع كسر الميم، يقال: جمعت اللبن أجمله بكسر الميم وأجمله بضمها جملاً
وأجمله أجمله إجمالاً أي: أذنبه وهو بالجيم.

(٣) قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت» قال أهل اللغة:
الدافة بتشديد الفاء قوم يسيرون جميعاً سيراً خفيفاً، ودف يدف بكسر الدال
ودافة الأعراب ممن يرد منهم المصير، والمراد هنا من ورد من ضعفاء
الأعراب للمواساة.

(٤) قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت فكلوا وادخروا
وتصدقوا» هذا تصريح بزوال النهي عن ادخارها فوق ثلاث، وفيه الأمر
بالصدقة منها والأمر بالأكل، فأما الصدقة منها إذا كانت أضحية تطوع
فواجبة على الصحيح عند أصحابنا بما يقع عليه الاسم منها ويستحب أن
يكون بمعظمها، قالوا: وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث
ويهدي الثلث، وفيه قول: أنه يأكل كل النصف ويتصدق بالنصف وهذا
الخلاف في قدر أدنى الكمال في الاستحباب.

فأما الإجزاء فيجزيه الصدقة بما يقع عليه الاسم كما ذكرنا، ولنا
وجه: أنه لا تجب الصدقة بشيء منها، وأما الأكل منها فيستحب ولا يجب،
هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن بعض السلف: أنه
أوجب الأكل منها وهو قول أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا حكاه عنه
الماوردي لظاهر هذا الحديث في الأمر بالأكل مع قوله تعالى: «فكلوا
منها» وحمل الجمهور هذا الأمر على التذبح أو الإباحة لا سيما وقد ورد
بعد الحظر كقوله تعالى: «وإذا حللتم فاصطادوا» وقد اختلف الأصوليون
المكلمون في الأمر الوارد بعد الحظر فالجمهور من أصحابنا وغيرهم على
أنه للوجوب كما لو ورد ابتداء، وقال جماعة منهم من أصحابنا وغيرهم:
إنه للإباحة.

٢٩- (١٩٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّحَايَا
بَعْدَ ثَلَاثِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا».

٣٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: شَكَ عُبْدُ الْأَعْلَى.

(١) قوله: «عن ثوبان قال: ذبح رسول الله ﷺ ضحيته ثم قال: يا ثوبان اصلح هذه فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة، هذا فيه تصريح بجواز ادخار لحم الأضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه، وفيه أن الادخار والتزود في الأسفار لا يقدح في التوكل ولا يخرج صاحبه عن التوكل، وفيه أن الضحية مشروعة للمسافر كما هي مشروعة للمقيم وهذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء، وقال النخعي وأبو حنيفة: لا ضحية على المسافر، وروي هذا عن علي رضي الله تعالى عنه، وقال مالك وجماعة: لا تشرع للمسافر بمنى ومكة.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

كِلَاهُمَا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٦- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ». قَالَ فَأَصْلَحْتُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ الْمَدِينَةَ.

٣٦- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَقُلْ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٧- (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سَيَّانٍ).

(وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ضِرَارِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مَرْثَةَ، أَبُو سَيَّانٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ، عَنْ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سَفَاءٍ،

(١) هكذا وقع في نسخ بلادنا سعيد عن قتادة عن أبي نضرة، وكذا ذكره أبو علي الفسائي والقاضي عن نسخة الجلودي والكسائي قالا: وفي نسخة ابن ماهان: سعيد عن أبي نضرة من غير ذكر قتادة، وكذا ذكره أبو مسعود اللمشتي في الأطراف وخلف الواسطي، قال أبو علي الفسائي: وهذا هو الصواب عندي والله أعلم.

(٢) قوله: في طريق ابن أبي شيبة وابن المثني: «عن أبي نضرة عن أبي سعيد» هذا خلاف عادة مسلم في الاختصار، وكان مقتضى عادته حذف أبي سعيد في الطريق الأول ويقتصر على أبي نضرة ثم يقول ح ويتحول فإن مدار الطريقين على أبي نضرة والعبارة فيهما عن أبي سعيد الخدري بلفظ واحد وكان ينبغي تركه في الأول.

(٣) قوله: «إن لهم عيالاً وحشماً وخدماء» قال أهل اللغة: الحشم بفتح الحاء والشين هم اللاتلون بالإنسان يخدومونه ويقومون بأموره، وقال الجوهري: هم خدم الرجل ومن يقضب له سموا بذلك لأنهم يقضبون له، والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء أيضاً، ومنه قولهم: فلان لا يحتشم أي لا يستحي، ويقال: حشمته وأحشمته إذا أغضته وإذا أخرجته فاستحي الحجلة وكان الحشم أعم من الخدم فلهذا جمع بينهما في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام والله أعلم.

٣٤- (١٩٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ.

عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَخْوَرِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ فِي بَيْتِهِ، بَعْدَ ثَلَاثَةٍ، شَيْئاً».

فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ أَوْلَ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّ ذَلِكَ عَامَ كَانَ النَّاسُ فِيهِ بِجَهْلٍ^(١)، فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ^(٢). (أخرجه البخاري: ٥٥٦٩).

(١) والجهل هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة.

(٢) هكذا هو في جميع نسخ مسلم يفسر بالفاء والشين أي يشيع لحم الأضاحي في الناس ويضع به المحتاجون، ووقع في البخاري يعنيوا بالعين من الإعانة، قال القاضي في شرح مسلم: الذي في مسلم أشبه، وقال في المزارق: كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والله أعلم.

٣٥- (١٩٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيِّ، عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ.

عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ! أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ^(١)». فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا^(١).

(١) هذا الحديث مما صرح فيه بالنسخ والمنسوخ جميعاً، قال العلماء: يعرف نسخ الحديث تارة بنص كهذا وتارة بأخبار الصحابي ككان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وتارة بالتاريخ إذا تعذر الجمع، وتارة بالإجماع كترك قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، والإجماع لا ينسخ لكن يدل على وجود ناسخ، أما زيارة القبور فسبق بيانها في كتاب الجنائز.

وأما الالتباز في الأسقية فسبق شرحه في كتاب الإيمان، وسنعيده قريباً في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى، ونذكر هناك اختلاف ألفاظ هذا الحديث وتاويل المؤول منها، وأما لحوم الأصاحي فذكرنا حكمها والله أعلم.

٣٧- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَلَقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَنتُ نَهَيْتُكُمْ». فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سَيَّانٍ.

٦- باب الفرع والعتيرة

٣٨- (١٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ»^(١).

رَأَى ابْنُ رَافِعٍ فِي رِوَايَتِهِ: «وَالْفَرْعُ أَوَّلُ النَّجَاحِ كَانَ يُتَّبَعُ لَهُمْ قَيْدُ بَحْرُونَهُ»^(٢). (أخرجه البخاري: ٥٤٧٣، ٥٤٧٤).

(١) قال: وقوله ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة» أي لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة، قال: والحديث الآخر يدل على هذا المعنى فإنه أباح له الذبح واختار له أن يعطيه أرملة أو يحمل عليه في سبيل الله.

قال: وقوله ﷺ: «في العتيرة اذبحوا لله في أي شهر كان». أي: اذبحوا إن شئتم واجعلوا الذبح لله في أي شهر كان لا أنها في رجب دون غيره من الشهور، والصحيح عند أصحابنا وهو نص الشافعي استحباب الفرع والعتيرة، وأجابوا عن حديث «لا فرع ولا عتيرة» بثلاثة أوجه: أحدها: جواب الشافعي السابق أن المراد نفي الوجوب. والثاني: أن المراد نفي ما كانوا يذبحون لأصنامهم. والثالث: أنهما ليسا كالأضحية في الاستحباب أو

في ثواب إراقة الدم، فأما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة وقد نص الشافعي في سنن حرمله أنها إن تسرت كل شهر كان حسناً، هذا تلخيص حكمها في مذهبنا. وادعى القاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعتيرة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة» والفرع أول النجاح كان يتبع لهم يذبحونه، قال أهل اللغة وغيرهم: الفرع بفاء ثم راء مفتوحين ثم عين مهملة ويقال: فيه الفرعة بالهاء والعتيرة بعين مهملة مفتوحة ثم ناء مثناة من فوق، قالوا: والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية أيضاً.

واتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا، وأما الفرع فقد فسره هنا بأنه أول النجاح كانوا يذبحونه، قال الشافعي وأصحابه وآخرون: هو أول نجاح البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها، وهكذا فسره كثيرون من أهل اللغة وغيرهم، وقال كثيرون منهم: هو أول النجاح كانوا يذبحونه لألحمتهم وهي طواغيتهم، وكذا جاء في هذا التفسير في صحيح البخاري وسنن أبي داود، وقيل: هو أول النجاح لمن بلغت إليه مائة يذبحونه، وقال شمر: قال أبو مالك: كان الرجل إذا بلغت إليه مائة قدم بكراً فتحره لصنمه ويسمونه الفرع وقد صح الأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث وجاءت به أحاديث، منها حديث نيشة ﷺ قال: نادى رجل رسول الله ﷺ فقال: إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب: قال: اذبحوا لله في أي شهر كان وسموا لله وأطعموا، قال: إنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية فما تأمرنا؟ فقال: «في كل سائمة فرع تعدوه ماشيتك حتى إذا استحتمل ذبحته فتصدقت بلحمه» رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة. قال ابن المنذر: هو حديث صحيح. قال أبو قلابة أحد رواة هذا الحديث: السائمة مائة. ورواه البيهقي بإسناد الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خسين واحدة وفي رواية: من كل خسين شاة شاة» قال ابن المنذر: حديث عائشة صحيح.

وفي سنن أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال الراوي: أراه عن جده قال: «سئل النبي ﷺ عن الفرع قال: الفرع حق وإن تركوه حتى يكون بكراً أو ابن غنص أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فيلزم لحمه بويره وتكفأ إناؤك وتوله ناقتك» قال أبو عبيد في تفسير هذا الحديث: قال النبي ﷺ: الفرع حق ولكنهم كانوا يذبحونه حين يولد ولا شيع فيه ولهذا: قال تذبحه فيلزم لحمه بويره، وفيه: أن ذهاب ولدها يدفع لبنها ولهذا قال: خير من أن تكفأ يعني إذا فعلت ذلك فكأنك كفأت إناذك وأرقت وأشاربه إلى ذهاب اللبن. وفيه أنه يفجعها بولدها ولهذا قال: وتوله ناقتك فأشار بتركه حتى يكون ابن غنص وهو ابن ستة ثم يذهب وقد طاب لحمه واستمتع بلبن أمه ولا تشق عليها مفارقتها لأنه استغنى عنها، هذا كلام أبي عبيد. وروى البيهقي بإسناده عن الحارث بن عمر قال: أتيت النبي ﷺ بعرفات أو قال بمنى وسأله رجل عن العتيرة فقال: «من شاء عتر ومن شاء لم يعتر، ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع». وعن أبي رزين قال: يا رسول الله إنا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فتأكل منها ونطعم فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس بذلك». وعن أبي رملة عن غنم بن سليم قال: «كنا وقوفاً مع رسول الله ﷺ بعرفات

بالحرم، قال أصحابنا: هذا غلط لأنه لا يعتزل النساء ولا يترك الطبيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم.

٤٠- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَرْفَعُهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، وَعِنْدَهُ أَضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذُ شَعْرًا وَلَا يَقْلَمُ ظَفْرًا».

٤١- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْغُبَرِيُّ، أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيَمْسِكْ، عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

(١) قوله: «عن عمر بن مسلم عن سعيد بن المسيب» كذا رواه مسلم عمر بضم العين في كل هذه الطرق إلا طريق حسن بن علي الحلواني ففيها عمرو بفتح العين وإلا طريق أحمد بن عبد الله بن الحكم ففيها عمراً أو عمر، وقال العلماء: الوجهان مقولان في اسمه.

٤١- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَكَمِ الْهَاشِمِيَّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ أَوْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٢- () وَحَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، أَنَّ عَمَّارَ بْنَ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيَّ، قَالَ: «سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ»، فَإِذَا أَهْلُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضْحِيَ».

(١) قوله: «عمار بن أكيمة الليثي» هو بضم المعزة وفتح الكاف وإسكان الياء وآخره تاء تكتب هاء.

(٢) قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ» هو بكسر الهمزة أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول: كحمله بمعنى عمول، ومنه قوله تعالى: «وفديناه بذبح».

٤٢- () حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ مُسْلِمٍ، أَنَّ

فسمعه يقول: «يا أيها الناس إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعترة هل تدري ما العترة؟ هي التي تسمى الرجبية» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن. وقال الخطابي: هذا الحديث ضعيف المخرج لأن أبا رملة مجهول، هذا مختصر ما جاء من الأحاديث في الفرع والعترة. قال الشافعي ﷲ: الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة فكان أحدهم يبيع بكر ناقته أو شاته فلا يغلوه رجاء البركة فيما يأتي بعده فالتوا النبي ﷺ عنه فقال: «فرعوا إن شئتم» أي اذبحوا إن شئتم، وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعونه في الجاهلية خوفاً أن يكره في الإسلام فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استحباباً أن يغلوه ثم يعمل عليه في سبيل الله. قال الشافعي: وقوله ﷲ: الفرع حق معناه: ليس يبطل وهو كلام عربي خرج على جواب السائل.

٧- باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو

مُرِيدُ التَّضَحِّيَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا

٣٩- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَشْرِبُ شَيْئًا».

قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَغَضْتَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: لَكِنِّي أَرْفَعُهُ.

(١) قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَشْرِبُ شَيْئًا» وفي رواية: «فَلَا يَأْخُذُ شَعْرًا وَلَا يَقْلَمُ ظَفْرًا» واختلف العلماء فيمن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي فقال سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي: أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية. وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام. وقال أبو حنيفة: لا يكره. وقال مالك في رواية: لا يكره، وفي رواية يكره، وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب، واحتج من حرم بهذه الأحاديث، واحتج الشافعي والآخرين: بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبيع به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى ينحر هديه» رواه البخاري ومسلم. قال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك، وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه، قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو تنف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدن. قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله الرواية السابقة: «فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَشْرِبُ شَيْئًا» قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار، وقيل: التشبه

إليك إلى آخره» فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعية والإمامية من الوصية إلى علي وغير ذلك من اختراعاتهم، وفيه جواز كتابة العلم وهو مجمع عليه الآن، وقد قدمنا ذكر المسألة في مواضع.

(٢) قوله ﷺ: «لعن الله من لعن والده ولعن أ. الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثاً ولعن الله من غير منار الأرض» وفي رواية: «لعن الله من لعن والديه» أما لعن الوالد والوالدة فمن الكبائر، وسبق ذلك مشروحاً واضحاً في كتاب الإيمان، والمراد بمنار الأرض بفتح الميم علامات حدودها، وأما المحدث بكسر الدال فهو: من يأتي بفساد في الأرض وسبق شرحه في آخر كتاب الحج، وأما الذبح لغير الله فالمراد به: أن يذبح باسم غير الله تعالى كمن ذبح للصنم أو الصليب أو لموسى أو ليعسى - ﷺ أو للكعبة ونحو ذلك فكل هذا حرام، ولا تحمل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابنا، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتدّاً، وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحابنا أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه أفتى أهل بخارة بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله تعالى، قال الرافعي: هذا إما يذبحونه استشارةً بقدمه فهو كذبح العقبة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب التحريم والله أعلم.

٤٤- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ مَنصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي الطَّغِيلِ، قَالَ:

قُلْنَا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَخْبَرْنَا بِشَيْءٍ أَسْرَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا أَسْرَ إِلَيَّ شَيْئاً كَتَمَهُ النَّاسُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثاً، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَهُ».

٤٥- () حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الطَّغِيلِ، قَالَ:

مُتِلَّ عَلَيَّ: أَخَصَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْمَ بِهِ النَّاسُ كَأَنَّهُ (١)، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سِتْفِي (٢) هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثاً، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ» (٣).

(١) هكذا تستعمل كافة حالاً، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف كقولهم: هذا قول كافة العلماء

عَمَّارُ النَّبِيِّ، قَالَ: كُنَّا فِي الْحَمَامِ قُبَيْلَ الْأَضْحَى، فَطَأَلَنِي فِيهِ أَنَاسٌ (١)، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَامِ (٢): إِنَّ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا (٣)، أَوْ يَنْهَى عَنْهُ، فَلَقِيتُ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نَسِيَ وَتَرَكَ، حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو.

(١) أما قوله: «طألتني فيه أناس» فمعناه أزالوا شعر العانة بالنورة.

(٢) والحمام مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

(٣) وقوله: «إن سعيداً يكره هذا» يعني يكره إزالة الشعر في عشر ذي الحجة لمن يريد التضحية لا أنه يكره مجرد الإطلاء، ودليل ما ذكرناه احتجاجة بحديث أم سلمة وليس فيه ذكر الإطلاء إنما فيه النهي عن إزالة الشعر. وقد نقل ابن عبد البر عن ابن المسيب جواز الإطلاء في العشر بالنورة، فإن صح هذا عنه فهو محمول على أنه أفتى به إنساناً لا يريد التضحية.

٤٢- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ ابْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي خَبْرَةً، أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْجَنْدَعِيِّ (١)، أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

(١) قوله: «عن عمر بن مسلم الجندعي» وفي الرواية السابقة قال الليثي الجندعي بضم الجيم وإسكان النون ويفتح الدال وضمها، وجندع بطن من بني ليث وسبق بيانه أول الكتاب والله أعلم.

٨- باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعليه

٤٣- (١٩٧٨) حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَشُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ، بِجَلَاهُمَا عَنْ مَرْوَانَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّغِيلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟ (١) قَالَ فَغَضِبَ وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئاً يَكْتُمُهُ النَّاسُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَرْبَعٍ، قَالَ فَقَالَ: مَا هُنَّ؟ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَالَ: قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثاً، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ» (٢).

(١) قوله: «إن علياً غضب حين قال له رجل ما كان النبي ﷺ يسر

	١٢٥٩	٣٥- كتاب الأحكام ٨- باب تحريم الذبح بغير الله تعالى وتغن	ح ١٩٧٨	
--	------	--	--------	--

ومذهب الكافة فهو خطأ معلود في لحن العوام وتعرفهم.

(٢) وقوله: «قرباب سيفي» هو بكسر القاف وهو: وعاء من جلد
الطف من الجراب يدخل فيه السيف بغمده وما خف من الآلة والله أعلم.